اجتماعات مع الروس لزيادة الصادرات السورية

وزير الزراعة: تسريع توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع روسيا وتعزيز التبادل التجاري معها

مدير الصادرات لـ«الوطن»: الإسراع في إعداد المكان الخاص بعبور الشاحنات للأسواق الخارجية قبل بدء موسم الحمضيات

| هناء غانم

دعا وزير الزراعة في حكومة تسيير الأعمال محمد حسان قطنا إلى ضرورة تسريع توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي لتنظيم العمل وتعزيز التبادل التجاري مع روسيا، جاء ذلك خلال لقائه أمس مع القائم بأعمال السفارة الروسية بدمشق، يفغيني كوزل، مؤكداً أهمية التعاون القائم بين البلدين في المجال الزراعي لجهة تبادل المنتجات وتطويره بما يخدم مصلحة البلدين في المرحلة القادمة.

قطنا نوه بمتانة العلاقات السورية – الروسية وعراقتها وضرورة تطويرها بما يخص الجانب الاقتصادي، وخاصة الزراعي وتسريع توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي التي تساعد على تنظيم العمل وتحديد الإجراءات لتسهيل عمليات التبادل التجاري، لافتاً إلى استعداد الوزارة لكل أشكال التعاون لدفع العلاقات الاقتصادية إلى الأمام.

وأوضح الوزير أهم الاحتياجات من الأعلاف والأسمدة والمبيدات والبذار، وخاصة بذار البطاطا والخضر خلال الفترة القادمة والمنتجات التي يمكن تصديرها إلى الأسواق الروسية وفق الروزنامة الزراعية لهذا العام، مشيراً إلى أهمية التوافق على أنظمة الحجر الزراعي وتوحيد نماذج الشهادات الصحية، وإعداد برنامج متكامل لتعزيز وتطوير المخابر النباتية والبيطرية، وتبادل الأبحاث العلمية التي تسهم في نقل الخبرات وتحسين الأصناف بما يضمن زيادة الإنتاج والإنتاجية في ظل التغيرات المناخية.

وبيّن الوزير أن احتياج سورية حالياً نحو ١٠٠ ألف طن من الأسمدة الآزوتية لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم القادم تم الإعلان عنها عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، و١٧ ألف طن من بذار البطاطا، ٥٠٠٠ طن منها سيتم تأمينها عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار والباقي عن طريق القطاع الخاص، مؤكداً أن تصدير الفائض من زيت الزيتون سيكون حصراً عبر عبوات صغيرة في معامل الفلترة والتعبئة المحلية المرخّصة وفق المواصفات القياسية بهدف الحفاظ على اسم المنتج المحلي، بدوره أكد كوزلوف أهمية تطوير العلاقات الزراعية بين البلدين والتعاون بهدف زيادة الإنتاج وتبادل المنتجات، وضرورة عقد اجتماعات دورية بين الفنيين لعرض كل ما هو جديد وتذليل كل المعوقات.

واستعرض رومان غروشكوف ممثل وزارة الزراعة لروسيا الاتحادية في دمشق أهم محاور التعاون المطروحة ودور كل جهة لتعزيز العلاقات المستقبلية.

وفي تصريح للوطن أكد مدير الوقاية النبات والإنتاج النباتي في وزارة الزراعة إياد محمد مناقشة العديد من القضايا التي تتعلق بتصدير الفائض من المنتجات الزراعية إلى روسيا وذات مواصفات عالية، ومن هذه المنتجات البذور والحبوب والشعير العلفي وكسبة الصويا والذرة الصفراء والقمح ودوار الشمس وغيرها لتحقيق احتياجات سورية.

وذكر أنه توجد كمية جيدة من بذور من البطاطا لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار يمكن تصديرها. كما اشترطت الصحة النباتية لسورية عند استيراد البذور خلوها من الآفات والأمراض الفيروسية. وأن تكون الصادرات السورية مطابقة لاشتراطات الصحة النباتية الروسية.. كما تمت الإشارة إلى أنه في المقابل لدى سورية كميات جيدة من زيت الزيتون والشتول الزراعية ونبات الزينة والحمضيات ومن الممكن أن يتم تصديرها إلى روسيا، وحول التبادل التجاري أضاف: إنه جيد ونسعى لتحسين التبادل التجاري الزراعي من خلال عقد اجتماعات حثيثة لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وتذليل العقبات التي تواجه عمليات الاستيراد والتصدير.

من جهة أخرى، ناقش وزير الزراعة معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية ومقترحات حلها، خلال الاجتماع الذي عقد أمس في الوزارة مؤكداً أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات والقرارات لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية وانسيابها إلى الأسواق الخارجية بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج الزراعي والتوازن السعري في السوق المحلية، لافتاً إلى ضرورة أن تأخذ كل جهة دورها في ذلك وتنفيذ المقترحات الصادرة وفق توصية اللجنة الاقتصادية بهذا المجال وفي برنامج زمني محدد.

وشدد الوزير على استكمال تجهيز مركز الكشف والتفتيش الذي تم تخصيصه كبديل عن مركز الفيحاء وتقديم الخدمات اللوجستية في الساحة بالإضافة إلى لوازم التفريغ والتعبئة من معدات ومستلزمات، لافتاً إلى متابعة اللجنة المركزية للتصدير في اتحاد الغرف الزراعية السورية لجميع الخطوات المنفذة.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة بنود مقترحات توصية اللجنة الاقتصادية لتلافي معوقات العملية التصديرية وما نفذ منها حتى الآن وصعوبات التنفيذ وسبل تذليلها.

مدير عام هيئة دعم الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات ثائر فياض أكد لـ«الوطن» أن الاجتماع جاء بهدف الإسراع في تطبيق قرار اللجنة الاقتصادية القاضي بإعداد المكان الخاص بعبور الشاحنات «وأين وصلت» قبل بدء موسم الحمضيات وحالياً موسم التفاح، مشيراً إلى أن اللجنة الاقتصادية كانت قد وافقت على ضرورة تسهيل دخول المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الخارجية وتلافي الصعوبات التي تعترض الصادرات الزراعية السورية خلال عبورها ودخولها إلى الأسواق الخارجية، حيث تم السماح للسيارات والشاحنات العربية المبردة القادمة إلى سورية بالتحميل إلى الدولة التي يرغب المُصدر بتحميلها بغض النظر عن بلد منشأ الشاحنة ومصدرها، والسماح للسيارات المبردة غير السورية الفارغة بالدخول للأراضي السورية لتحميل منتجات زراعية فقط في فترات ذروة الإنتاج وقد تم الاتفاق مع وزارة الصناعة على تخصيص المكان المناسب كمركز كشف ليكون بديلاً ملائماً من المركز الحالي في الفيحاء على أن تلتزم اللجنة الرئيسة للتصدير في اتحاد غرف الزراعة السورية بتقديم الخدمات اللوجستية في ساحات التفتيش وتجهيزها فنياً على نفقتها بالإضافة إلى لوازم التفريغ والتعبئة من معدات ومستلزمات.

وبيّن فياض أنه في حال الانتهاء من تجهيز هذا المستودع لن يكون هناك عقبات لتصدير المنتجات الزراعية خاصة أن جميع اللجان من تفتيش ورقابة وجمارك وغيرها من اللجان الزراعية كلها ستكون موجودة في هذه المنطقة بهدف تيسير مرور الشاحنات المحملة بالخضر والفواكه إلى الأسواق الخارجية.

الذهب يرتفع ١٥ ألفاً محلياً.. وتوقعات عالمية بمستويات أعلى في الأشهر المقبلة

جزماتي لـ«الوطن»: الأعياد والأعراس زادت حجم المبيعات ٢٠ بالمئة

| راما العلاف

شهد سعر غرام الذهب في السوق المحلية، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ١٥ ألف ليرة سورية للغرام عيار٢١ قيراطاً عن السعر الذي سجله أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق يوم أمس، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع مليوناً و٢٥ ألف ليرة وسعر شراء مليوناً و٢٤ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٧٨٥٧١ ليرة وسعر شراء ٨٧٧٥٧١ ليرة.

كما حددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٦ مليوناً و٩٠ ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ١٢ بـ٥ ملايين و٤٥٠ ألف ليرة.

رئيس الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق غسان جزماتي أعاد في حديثه لـ«الوطن» أسباب ارتفاع سعر الذهب محلياً إلى ارتفاع سعر الأونصة عالمياً إلى ٢٥٢٥ دولاراً بعد أن كانت مستقرة على سعر ٢٥٠٠ دولار، ولفت إلى أن سعر الذهب محلياً لم يرتفع بشكل أكبر بسبب استقرار سعر الصرف محلياً، مؤكداً عدم إمكانية التنبؤ بسعر الذهب العالمي.

وكشف في حديثه عن زيادة حركة البيع والشراء وحجم المبيعات خلال الفترة الماضية بنسبة ٢٠ بالمئة نتيجة المناسبات والأعراس والأعياد، مشيراً إلى أن نتائج الشهادتين لم تؤثر في ازدياد حركة البيع والشراء بشكل كبير كما السابق، إذ اعتاد السوريون على إهداء الطالب الناجح في إحدى الشهادتين ليرة ذهبية إلا أن سعر الليرة اليوم ٨ ملايين ونصف المليون ليرة بسبب ارتفاع سعر الذهب بشكل كبير يفوق قدرة معظم المواطنين.

وحول حجم المبيعات اليومي بيّن جزماتي أنه يتراوح بين ٣ إلى ٤ كيلو ذهب يومياً في دمشق، حيث يوجد بها ١٥٠٠ صائغ، لافتاً إلى تجاوز الصياغ مرحلة الجمود في المبيعات الذي سببها الربط الإلكتروني واعتياد الصائغ والمواطن على الآلية الجديدة وخاصة بعد مرور ٣ أشهر على تطبيقها.

وفيما يخص استيراد الذهب الخام أشار إلى أن إدخال الذهب الخام مرتبط بالشخص الأجنبي فقط الذي يستطيع إدخال الذهب خام وإخراجه مشغولاً وهو معفي من إجازة الاستيراد والتصدير، أما المواطن السوري فيحتاج إلى بيان استيراد وتصدير إلا أنه عملية الاستيراد للمواطنين متوقفة حالياً.

كما أكد عدم ورود أي شكوى إلى الجمعية عن تجاوز التسعيرة النظامية للجمعية أو عدم التزام بنظام الفواتير، لافتاً إلى أن تسعيرة الجمعية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة كانت أعلى من سعر المعمول به في السوق بألف إلى الفي ليرة سورية.

هذا وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيو آر، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة، مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية.

تمسكت أسعار الذهب بموقعها فوق مستوى ٢٥٠٠ دولار للأونصة، في حين يترقب المتعاملون بيانات التضخم الرئيسية في الولايات المتحدة.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ٢٥١٢,٣٨ دولاراً للأونصة. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٤ بالمئة إلى ٢٥٤٣,١ دولاراً.

وبلغ الدولار أعلى مستوى في أسبوع ما جعل الذهب أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وقال بيب جون رونج كبير محللي السوق لدى آي. جي: «من المتوقع أن تعكس بيانات التضخم المزيد من التباطؤ وتمنح الضوء الأخضر للفدرالي الأميركي لخفض أسعار الفائدة... ومع عدم حدوث أي مفاجآت كبيرة في البيانات، من المتوقع أن تظل أسعار الذهب مدعومة بشكل جيد فوق مستوى ٢٥٠٠ دولار. ونتوقع أن تلامس أسعار الذهب مستوى ٢٦٦٠ دولاراً في الأشهر المقبلة».

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، هبطت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ٢٨,٢٧ دولاراً للأونصة. في حين زاد البلاتين ٠,٥ بالمئة إلى ٩٤٢,٤٥ دولاراً، كما ارتفع البلاديوم ٠,٤ بالمئة إلى ٩٥٠,٥٥ دولاراً.

ما أسباب قلة نجاح المشروعات الصغيرة؟

مديرة هيئة المشروعات لـ«الوطن»: سوء التخطيط من أبرز أسباب فشلها

أكاديمي: نجاح المشروع يعتمد على مدى قدرته تلبية احتياجات المستهلك

| نورمان العباس

دراسة سلوك المستهلك وفهم متطلبات السوق من الركائز الأساسية لضمان نجاح أي مشروع، ولاسيما في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها سورية. ومع ذلك، يغفل العديد من أصحاب المشروعات عن هذا الجانب الهام، مفضلين التركيز على الجدوى المالية فقط، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استدامة المشروعات واستمراريتها.

مديرة هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثريا إدلبي كشفت لـ«الوطن» أن عدد المشروعات الجديدة التي حصلت على سجل مؤقت خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ بلغ ١٣٧ مشروعاً، في حين بلغ عدد المشروعات القائمة ٢٦٧ مشروعاً.

وأوضحت أن عدد المشروعات المستفيدة من الخدمات المقدمة من الهيئة بلغ ١٨٤ مشروعاً، من إجمالي المشروعات المخطط استهدافها والبالغ ٢٦٠ مشروعاً، وبلغ عدد المتدربين المستفيدين من برامج الهيئة ٢٨٦ متدرباً، من عدد المتدربين المخطط استهدافهم من كل البرامج والبالغ ٤٤٥ متدرباً.

وأوضحت مديرة الهيئة أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعاني عدة صعوبات وتحديات في العمل تشمل هذه الصعوبات (صعوبات إدارية– فنية– تمويلية) تواجه المشروعات في المراحل الأولى من تأسيسها، كما أنها بعد انطلاقها والوصول لمرحلة الإنتاج تبدأ الصعوبات التسويقية بالظهور، ففي أغلب الأحيان تظهر هذه الصعوبات لعدم قدرة صاحب المشروع على دراسة السوق والتكهن بأوضاعه ومعرفته بالمنافسين المحتملين، إضافة إلى تقديم المنتج بالشكل الجاذب للمستهلكين وبالشكل الذي يلبي متطلباتهم، معتبرة هذه الصعوبات تستحوذ على النسبة الأكبر بين الصعوبات التي تؤثر في حياة المشروع، مما ينعكس سلباً على مدى قدرة المشروع على الاستمرار في السوق.

وقالت: يختلف معدل عمر المشروعات حسب حجمها ونشاطها وحالة السوق، فالعمر الاقتصادي للمشروع هو المدة التي يكون فيها تشغيل المشروع مجدياً اقتصادياً، أما العمر الإنتاجي للمشروع فهو المدة التي يستمر فيها المشروع بالإنتاج بغض النظر عن صافي العائد المتحقق.

ونوهت بسعي الهيئة من خلال خدماتها المختلفة إلى مساعدة أصحاب المشروعات في مواجهة هذه الصعوبات والتخفيف من آثارها من خلال الدورات التدريبية التي تقدم لرواد الأعمال الراغبين بتأسيس مشروع أو التوسع فيه، إضافة إلى دورات في المحاسبة والإدارة، والدورات المهنية التي تعزز معرفتهم في مجال العمل الذي يرغبون في العمل ضمنه حتى يتمكنوا من مواجهة الصعوبات الإدارية والفنية، كذلك المساعدة التي تقدم في إعداد الدراسة التمويلية التي تطلبها المصارف عند طلب الحصول على قرض، ما يمكن أن تدعم أصحاب المشروع في الحصول على التمويل المطلوب، وفيما يتعلق بالصعوبات التسويقية تسعى الهيئة من خلال مشاركة أصحاب المشروعات ضمن المعارض المتخصصة أو مهرجانات التسوق إلى تعريف الجمهور بمنتجاتهم والتواصل مع قطاع الأعمال.

ورأت إدلبي أن سوء التخطيط لموارد المشروع من أبرز أسباب فشله، والمقصود بالموارد، العمالة ورأس المال ومستلزمات الإنتاج، ولن ينجح أي مشروع من دون تحديد هذه الموارد واستخدامها وإدارتها بالشكل الأمثل، إضافة إلى سوء تقدير التكاليف والوقت وقد فشل الكثير من المشروعات بسبب غياب التخطيط.

وأشارت إلى أهمية وضع خطة عمل للمشروع قبل أن يوجد فعلياً على أرض الواقع ويجب على الأقل أن توضح الخطة المعالم الرئيسية للسوق وطبيعة المنافسة والمنافسين، مضيفة: من هنا تأتي أهمية الخدمات الاستشارية والتدريبية التي تقدمها الهيئة لأصحاب المشروعات حيث تسعى إلى تقديم الدعم الفني لهم في إعداد دراسات الجدوى ووضع خطط العمل اللازمة لبدء المشروعات ولاسيما خلال المراحل الأولى من حياتها.

الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور تيسير المصري رأى أن أي مشروع يحمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وأوضح أن أي اضطراب في هذه المشروعات يؤدي إلى إخفاق الاقتصاد بشكل كامل، معتبراً أن هذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم، إذ من الضروري إعداد دراسات جدوى دقيقة قبل بدء أي مشروع، وذلك لتحديد احتمالية نجاحه والكشف عن مواطن الخلل.

وشدد المصري على أهمية الاعتماد على معطيات علمية معتبراً أن دراسة الجدوى تبدأ بطرح سؤال حول احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وطبيعتها، ومستوى تطورها، وحجم الطلب عليها، مؤكداً أن نجاح المشروع يعتمد على مدى قدرته على تلبية احتياجات المستهلك.

منوهاً بأهمية وجود دراسات تسويقية لفهم واقع السوق والسلع المطلوبة، ولم يتجاهل صعوبة التنبؤ بواقع السوق في ظل الاضطرابات الاقتصادية الحالية، ما يشكل تحدياً أمام إعداد دراسات السوق الدقيقة.

ولم يغفل الأستاذ الجامعي أهمية دراسة سلوك المستهلك وظروفه الاقتصادية، موضحاً أن المنتجين يجب أن يأخذوا بالحسبان احتياجات المستهلك وإمكاناته وتفضيلاته، كما أكد ضرورة تقدير الإيرادات والمبيعات المتوقعة لأي مشروع.

وختم الدكتور المصري بتسليط الضوء على أهمية الدراسة الفنية لأي مشروع، مشيراً إلى أنها تشمل الآلات، والتجهيزات، والتنظيم، والقوى العاملة، والبنية التحتية، وأنها يجب أن تسبق الدراسة المالية، كما شدد على ضرورة تنظيم عملية إعداد دراسات الجدوى، موضحاً أنه لا يجوز لأي شخص غير مؤهل إعداد هذه الدراسات، وينبغي تصديقها من نقابة المهن المالية لضمان جودتها.

تحذير جدي جداً.. أصبحنا دولة مصدّرة للعواصف الغبارية و٥٥ بالمئة من أراضي سورية «بادية»

مدير بحوث الموارد الطبيعية لـ«الوطن»: تراجع إنتاج القمح والزيتون بنسب كبيرة وملحوظة

| جلنار العلي

توسّعت الدراسات والاجتماعات الدورية والطارئة التي تعنى بقضية التغيّر المُناخي وما تخلّفه من أضرار لها آثار كبيرة ليست على المستوى البيئي فحسب وإنما على المستوى الاقتصادي أيضاً، ولاسيما أن بعض الدراسات العالمية تقول إن تغير المُناخ يؤثر بشكل أكبر في اقتصادات الدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي الزراعة والسياحة، إذ ستتحمل تلك الدول ٧٥– ٨٠ بالمئة من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيّر المُناخ، وقد ذُكرت إحدى الدراسات المنشورة في مجلة جامعة البعث في عام ٢٠٢٢ أن وكالات التصنيف الائتماني باتت تأخذ بالحسبان مخاطر التغيّر المُناخي في تصنيفاتها للمخاطر السيادية.

وعلى مستوى سورية، فقد تطرّقت جلسة مجلس الوزراء الأخيرة بالتأكيد على أهمية تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها، وتنفيذ تلك التوصيات بالتعاون ما بين الوزارات والجهات المعنية.

وحول ذلك، أكد مدير إدارة بحوث الموارد الطبيعية في وزارة الزراعة منهل الزعبي أن سورية تعاني بشكل كبير التأثير السلبي للتغير المناخي من خلال تأثيره على الموارد المائية والأراضي الزراعية وأراضي البادية الرعوية، فحالياً تشكل البادية نحو ٥٥ بالمئة من مساحة سورية ويوجد تدهور كبير في الغطاء النباتي فيها، وهناك تراجع أيضاً في الحمولات الرعوية، وانخفاض حاد على مستوى المياه الجوفية ظهر بشكل واضح خلال هذا العام نتيجة انحباس الأمطار وخاصة في محافظة ريف دمشق، حيث تم لحظ ذلك من خلال جفاف الكثير من الآبار في شهري آب وأيلول الجاري، كما تراجع عمق المياه الجوفية في البعض منها إلى ١٠٠ متر بعد أن كان ٥٠ متراً.

ومن ناحية أخرى، أشار الزعبي إلى وجود تأثير سلبي أيضاً للشدات المطرية العالية جداً التي شهدتها بعض المناطق والمحافظات، كمنطقة مصياف مثلاً التي بلغت الشدة المطرية فيها خلال شهر أيار نحو ١٠٠ مل في اليوم الواحد، وهذا يعادل نصف معدل الهطلات المطرية في محافظات أخرى كدمشق على سبيل المثال، وهذا الأمر له أثر سلبي كبير على المحاصيل الزراعية أولاً وقد يؤدي إلى انجرافات في التربة وانزلاقات خطيرة.

وتابع: «وما لاحظناه أيضاً خلال الأعوام السابقة غزو الجراد الصحراوي والكثير من العواصف الغبارية في بعض المناطق، علماً أن تلك العواصف كانت في السابق تصل إلى سورية من الدول المجاورة، أما اليوم فقد أصبحت سورية مصدراً لتلك العواصف، وذلك حسبما أشارت إليه الكثير من الدراسات».

وذهب الدكتور الزعبي بالقول إن كل هذه الأمور أدت إلى تراجع في الإنتاج الزراعي الأمر الذي كان له علاقة بموضوع الأمن الغذائي، فقد تراجع إنتاج الزراعات البعلية والزيتون الذي تضررت أزهاره نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، كما تأثر إنتاج القمح إلى أدنى من ٢ طن في الهكتار الواحد خصوصاً في المناطق المروية، بعد أن كان يصل في السابق إلى ٥–٧ أطنان في الهكتار الواحد، وذلك نتيجة الانحباسات المطرية في أشد الحاجة لها خلال شهري نيسان وأيار، كما كان هناك شذوذ مناخي كبير خصوصاً خلال العام الحالي تمثل في الارتفاع الكبير بدرجات الحرارة خلال أوقات معينة لا تحتاج فيها المحاصيل هذا الارتفاع، كما كان هناك صقيع في أوقات أخرى غير معتادة أدى إلى تلف الكثير من المحاصيل.

وفي سياق متصل، حذّر الزعبي من خطر قادم يتعلق بتدهور الكربون المحجوز في التربة الذي يعد وجوده دليلاً صحياً للأراضي الزراعية، وقد أصبح اليوم في مستويات دنيا نتيجة التغير المناخي والأساليب الزراعية الخاطئة وعدم التوجه نحو الزراعات الذكية مناخياً التي يتم العمل عليها حالياً في وزارة الزراعة، وذلك من خلال عدة تقنيات علمية وفنية منها حصاد مياه الأمطار وتسوية الأراضي بالليزر وهناك ثلاث وحدات تسوية تعمل حالياً في حماة وحلب وريف دمشق، وهذه العملية من شأنها زيادة كفاءة استخدام المياه وتوفير ما يقارب ٢٥ بالمئة منها، وهي أسلوب ذكي مناخياً للتكيف مع التغير المناخي، إضافة إلى التوجه لاعتماد أنواع معينة من الأسمدة العضوية خلال هذه المرحلة للتخفيف من التكاليف الناجمة عن استخدام الأسمدة المعدنية.

وتابع: «كما عملنا خلال العام الحالي على اعتماد بعض الأصناف الزراعية المقاومة للجفاف كالقمح والشعير».